عرب وعالم

إعداد/محمد مفتاح

الحكومة الكويتية تطرح أولوياتها أمام البرلمان.. ومسيرة احتجاجية للمعارضة

الكويت / وكالات :

طرحت الحكومة الكويتية أولوياتها أمام مجلس الأمة، ويأتي على رأسها إقرار قانون مكافحة الفساد، وإحكام الكشف عن الذمة المالية، فيما تنظم المعارضة مسيرة إلى البرلمان، تنديداً بالانتخابات التي قاطعتها.

ويعتبر قانون مكافحة الفساد أكثر من ضرورة حسب المذكرة الإيضاحية المرفقة به، إذ تقول الحكومة أن البلاد مرت بأزمات نجمت عنها إخفاقات شابت العمل في العديد من أجهزة الدولة، وتسببت في كثير من مظاهر الفساد، ويستند إلى جملة تشريعات، أبرزها قانون مكافحة غسيل الأموال الذي أكد صندوق النقد الدولي أنه قاصر، كما أشارت إلى ذلك أيضا بشكل غير مباشر النيابة العامة.

ويخلو القانون من أي ذكر للرشوة السياسية، كما يستند إلى تشريعات أخرى عمرها عدة عقود وتحتاج هي الأخرى إلى تعديلات مثل قوانين المناقصات والتهرب من الضريبة والرشوة واستغلال النفوذ.

واتفق أعضاء السلطتين التشريعية والتنفيذية خلال تجمع أقامه رئيس مجلس الأمة، علي الراشد، السبت، بمزرعته على الإسراع في وتيرة الإنجاز، والتركيز على القضايا التي تهم المواطنين والرقي بلغة الخطابة بين الأعضاء.

وكشفت مصادر نيابية مطلعة، أن توافقا بين أعضاء السلطتين قد حدث برفض الطرح الطائفي وإثارة الفتنة والرقي بالتخاطب حتى لاينحرف العمل البرلماني، كما شمل الحديث آلية عقد الجلسة الأمنية المقررة الخميس المقبل وما يتعلق بطلب عقدها سرية، ودار نقاش حول ضرورة إقرار بعض القضايا التي تهم المواطنين خصوصا القضايا المعيشية ومنها إسقاط فوائد القروض وزيادة علاوة الأولاد، ومعالجة ملف البدون وقضايا المرأة.

وقالت مصادر لصحيفة «الجريدة» الكويتية، إن «اجتماع لجنة الشؤون التشريعية والقانونية، المقرر بحضور كل من وزيري الداخلية، والعدل، لبحث مرسوم الصوت الواحد، سيقر المرسوم في نهاية المطاف لا محالة، فضلا عن إقرار مرسوم اللجنة الوطنية العليا للانتخابات».

وأضافت أن «هناك مقترحات عديدة من النواب فيما يتعلق بإعادة توزيع الدوائر على أساس أعداد الناخبين، لتكون نحو 80 ألف ناخب لكل دائرة بالصوت الواحد، وسيتمبحثها ومناقشتها»، مشيرة إلى أن «هناك عدم قبول من بعض النواب لمسألة تعديل الدوائر، مما يجعل الأمر شائكا في إقراره وذلك للمصالح الانتخابية».

«جبهة الإنقاذ» تضع خطة مظاهرات «25 يناير».. وموقفها من الحوار الوطني

«6 أبريل»: حكومة «قنديل» تقود البلاد إلى الهاوية.. ودعوة «الكتاتني» لدعمها مرفوضة

القاهرة / متابعات :

يناقش اجتماع جبهة الإنقاذ الوطني، خطة الاستعداد لمظاهرات إحياء ذكرى 25 يناير القادمة والمسيرات الخاصة بها، كما يناقش الاجتماع تحديد المطالب التي ستخرج بها الجبهة، في اليوم نفسه، كما يتداول قيادات الجبهة في الاجتماع كيفية إدارة مستقبل الجبهة في الفترة المقبلة وموقفها من عدة قضايا أولها الحوار الوطني التي تستمر الرئاسة في الدعوة له وأيضا الموقف من قانون الانتخابات وكيفية الاستعداد للانتخابات المقبلة.

وذكر موقع «اليوم السابع» المصري أن الجبهة تناقش في اجتماعها الحالي، تشكيل عدة لجان بداخلها لتختص كل لجنة بجانب معين وأهمها اللجنة التشريعية، والتي اختصت بمناقشة المواد والقوانين التشريعية الصادرة عن مجلس الشورى، وهناك لجنة الانتخابات المسئولة عن وضع القوائم الانتخابية ولجنة أخرى عن تجهيز أو صياغة البرنامج السياسي التي تخوض به الجبهة الانتخابات ووضع رؤية للوضع الاقتصادي الحالي، ولجنة أخرى لوضع أهداف مظاهرات 25 يناير القادم والتنسيق بين الأحزاب والحركات الثورية.

ويشارك قيادات الجبهة في الاجتماع بمن فيهم د. محمد البرادعي وحمدين صباحي وعمرو موسى والسيد البدوي وسامح عاشور ومحمد أبو الغار وأسامة الغزالي حرب وعبدالغفار شكر وأحمد البرعي، وحسين عبد الغني ورفعت السعيد.

من ناحيتها قالت حركة شباب 6 أبريل إن دعوة الدكتور سعد الكتاتني للأحزاب السياسية والقوى الوطنية لدعم حكومة الدكتور هشام قنديل بتشكيلها الجديد «مرفوضة». وأرجعت ذلك إلى أن «الحكومة تقود البلاد للهاوية».

وقال محمد عادل، القيادي في حركة شباب 6 أبريل، إن «سياسات حكومة قنديل مرفوضة كليا، ولا يمكن أن تتناسب مع تطلعات شباب الثورة ومطالبهم في العدالة الاجتماعية».

وأضاف في بيان،: «دعوة الكتاتني للتكاتف خلف حكومة قنديل الجديدة مرفوضة، كيف

للقوى الوطنية أن تقف بجوار حكومة تنتهج سياسات اقتصادية وسياسية تتناقض مع مبادئها وأفكارها ومواقفها السياسية وترفض أغلب قراراتها لإيمانها أنها ستأخذ البلاد نحو الهاوية الاقتصادية».

وأشار إلى أن «حكومة قنديل الجديدة تشكلت بعيداً عن أي توافق أو حوار وطني وحتى بعيدا عن الإسلاميين الذين أيدوا الإخوان ومرسي خلال الفترة الماضية في أزمة الإعلان الدستوري ومشروع الدستور.

وكان الدكتور محمد سعد الكتاتني، رئيس حزب الحرية والعدالة، قد دعا الأحد، الحكومة الجديدة بأن تلتزم بالتشاور مع الأحزاب والقوى السياسية في القضايا المهمة، وأن تتجنب ما وقعت فيه من قبل من الانفراد بالقرار.

وطالب رئيس مجلس الشعب السابق القوى الوطنية والأحزاب السياسية بدعم الحكومة الجديدة ومساندتها، بغض النظر عن الاتفاق أو الاختلاف مع تشكيلها، مشيراً إلى أن الظرف السياسي والتحديات الاقتصادية يتطلبان تضافر الجهود، مطالباً القوى السياسية بتجاوز خلافاتها والتعامل مع الحكومة الجديدة من منطلق عبور الأزمة الاقتصادية بسلام.

في موضوع آخر جدد سامح عاشور، نقيب المحامين، دعوته لجموع محامي مصر، للاحتشاد في محيط وزارة العدل يوم الثلاثاء الموافق 15 يناير الجاري، للمطالبة باسترداد أموال نقابة المحامين المتعلقة بأتعاب المحاماة والمتأخرة لعدة سنوات ماضية، مهددا بأن المحامين لن يغادروا محيط وزارة العدل حتى يحصلوا على حقوقهم، قائلا: «لا وزير هيدخل ولا هيخرج من الوزارة فى حال عدم رد أموالنا».

وقال نقيب المحامين، خلال المؤتمر الصحفي الذي عقده، ظهر أمس، في مكتبه، إن النقابة طالبت رئيس الجمهورية ووزارة العدل وحكومة الإخوان مرارا وتكرارا برد أموال المحامين دون جدوى أو رد منهم، مشددا على أنه يمهلهم حتى 15 يناير لرد هذه الأموال، وإلا ستكون للمحامين وقفة صارمة.

وأشار عاشور، إلى وجود أكثر من 770 مليون جنيه مبالغ متأخرة لدى وزارة العدل عن أتعاب المحامين التي لم يتم توريدها للنقابة منذ 2007 حتى 2012، وحذر عاشور أعضاء مجلس نقابة المحامين المنتمين لجماعة الإخوان المسلمين من مجاملة الحكومة الإخوانية ووزير العدل الإخواني، بحسب قوله، قائلا: «إذا حدث ذلك سنقف ونتصدى له ونكشفه».

وشن نقيب المحامين، هجوما حادا على وزارة العدل، ووفد مجلس النقابة المنتمي معظمه لجماعة الإخوان المسلمين، والذي اجتمع مع مساعد وزير العدل، الخميس الماضي، واصفا البيان الذي أصدرته الوزارة بشأن أتعاب المحاماة بأنه «سطحي وركيك ويتجاهل مسئوليات الوزارة القانونية»، داعيا المحامين إلى الاحتشاد أمام وزارة العدل يوم 15 يناير الجاري لمطالبة الوزارة بتحصيل أتعاب المحاماة، قائلا: «لا وزير هيعدي ولا وزير هيدخل مكتبه لو ما أخدناش فلوسنا».

وهاجم عاشور، أعضاء مجلس النقابة من المنتمين لجماعة الإخوان قائلا: «لقد ذهبوا للتفاوض مع وزارة العدل على أتعاب المحاماة، فخرجوا باتفاقية تحملنا إلتزامات بدلا من الحصول على حقوقنا»، ووصف ذلك بأنه اتفاق مشبوه بين الوزارة ومحامي الإخوان، متابعا: «إذا راوغت الحكومة وحاول أى طرف التهرب من أموالنا سيواجه المحامون ذلك، ونحن لدينا أساليب كثيرة للمواجهة، مقدرا أتعاب المحاماة المستحقة لدى وزارة العدل بأنها نحو 770 مليون جنيه منذ عام 2007 حتى 2012، مشيرا إلى أن البيانين اللذين أخرجتهما وزارة العدل بشأن هذا الموضوع يعكسان حالة التخبط الموجودة فى الوزارة.

وقال: «نطالب وزارة العدل بتحصيل أتعاب المحامين، كما يتم تحصيل أتعاب القضاة، خاصة فى ظل وجود ما يقرب مليوني قضية عام 2007 وفق إحصائية الوزارة، ولن نقبل بيانات كاذبة ودفاعات عن الحكومة»، مؤكدا أنه في حالة استرداد النقابة لمستحقاتها لدى وزارة العدل فإن معاش المحامين سيزيد، وسيتم العمل من خلال مشروع العلاج الجديد ومضاعفة مميزات العلاج دون إضافة أي أعباء على المحامى، وعدم تحمل المحامين أى مصاريف أخرى، مستنكرا تحميله فقط قرار زيادة الرسوم للقيد بالجدول العام، لافتا إلى أنه قرار مؤسسي اتخذه المجلس، مرجعا ذلك إلى محاولة إبعاده عن المقاومة السياسية وإشغاله بهذه التفاصيل.

وانتقد نقيب المحامين، الاجتماع الذي عقده وفد من النقابة بمشاركة محمد الدماطى وكيل نقابة المحامين، وبهاء الدين عبد الرحمن الأمين العام المساعد، وأسامة الحلو أمين الصندوق مع المستشار فتحي المصري مساعد وزير العدل للشئون الإدارية، لافتا إلى أن الاجتماع عقد برئاسة «المصري»، مما افقد الوفد نديته للوزارة، وأثر على ما جرى من مفاوضات وحولها لإملاءات من الوزارة، معربا عن استنكاره لعدم معرفة الوفد بمستحقات النقابة، من البيان الصادر عقب اللقاء، ووصفه بأنه سطحي وركيك، ويتجاهل الواقع ويهدف لضياع حقوق المحامين، وشدد على أن مجلس نقابة المحامين سواء إخوان أو غير إخوان، لا يختلف على حقوق المحامين، مؤكدا في الوقت ذاته على عدم قبوله بمجاملة أعضاء مجلس النقابة للحكومة أو الطبطبه على وزير العدل، بحسب تعبيره، قائلا: «ومن سيفعل ذلك سنكشفه، لأننا لن نقبل أن يكون الانتماء النقابي أقل من الانتماء السياسي».

وشدد «عاشور»، أن الأزمة لا يمكن انحصارها مع وزير العدل الحالي، المستشار أحمد مكي، مرجعا ذلك إلى أن مشكلة أتعاب المحاماة متراكمة لسنوات ماضية وتتحملها الوزارة من خلال مسئوليتها القانونية، لافتا إلى أن تجاهل الوزارة لنقابة المحامين وعدم توريد أموال أتعاب المحاماة يعتبر جريمة استيلاء على مال عام، لأنه إذا كانت الوزارة حصلت الأتعاب ولم توردها أو حصلها الخبراء ولم تورد، ففي كلا الحالتين الوزارة مقصرة وتتحمل المسئولية.

البرلمان العراقي يجتمع لبحث أزمة تداعيات المظاهرات المناهضة للمالكي

بغداد / وكالات :

اجتمع مجلس النواب العراقي (البرلمان) في جلسة استثنائية أمس الأحد لبحث تداعيات استمرار المظاهرات المناهضة لسياسات رئيس الوزراء العراقي نوري المالكي، وهي الجلسة التي رفض ائتلاف دولة القانون -الذي يقوده المالكي- حضورها.

وكان رئيس مجلس النواب أسامة النجيفي قد دعا إلى عقد الجلسة، بعد أن أعلن المالكي أن تنفيذ مطالب المتظاهرين في العديد من المحافظات العراقية منذ أكثر من أسبوعين بيد البرلمان لا الحكومة، لكن كتلة المالكي البرلمانية (دولة القانون) عادت لتعترض على الجلسة الاستثنائية، وطالبت بدلا منها بجلسة عادية تسبقها مشاورات للتوصل إلى توافقات سياسية.

وعقدت كتل سياسية برلمانية اجتماعات موسعة لتوحيد مواقفها، في وقت توسعت فيه رقعة الاحتجاجات في محافظات عدة وتعالت أصوات تطالب بإجراء انتخابات مبكرة للخروج من الأزمة.

ورجح القيادي بقائمة العراقية والأمين العام لتجمع المستقبل الوطني ظافر العاني أن لا يحضر نواب ائتلاف دولة القانون جلسة البرلمان اليوم.

وقال العاني إن المقاطعة المتوقعة من قبل كتلة ائتلاف دولة القانون لجلسة البرلمان الاستثنائية «دليل على عدم جديتهم في مناقشة الأزمة»، محذرا من أن استمرار الأزمة سيأخذ العراق إلى وضع مظلم.

وأشار إلى أن كل القوى السياسية وافقت على حضور الجلسة ما عدا ائتلاف دولة القانون، قائلا إن الائتلاف ربما يريد الإخلال بالجلسة التي تعقبها غداً الثلاثاء جلسة عادية.

وتابع أنه تمت الدعوة إلى جلسة اليوم لمناقشة كل أبعاد المشكلة، ووصف مطالب المتظاهرين، ومن بينها إلغاء العمل بقوانين الإرهاب والمحكمة الاتحادية والمساءلة والعدالة، بالعادلة والوطنية.

في المقابل، قال عضو ائتلاف دولة القانون عبد الهادي الحساني إن من حق النواب أن يحضروا أو لا يحضروا، منتقدا «عدم حيادية» النجيفي لأنه ذهب إلى المتظاهرين.

واعتبر الحساني أن الهدف من الاحتجاجات تقويض العملية السياسية، كما انتقد بعض «الممارسات الطائفية» خلال المظاهرات الأخيرة، ومنها رفع صور وشعارات وأعلام غير عراقية، معترضا في الأثناء على بعض المطالب، ومنها إلغاء العمل بقانون الإرهاب.

وقال إن ائتلاف دولة القانون دعا إلى الحوار، مضيفا أنه يتعين إما تفعيل الحوار والشراكة السياسية، وإما إجراء انتخابات مبكرة للخروج من الأزمة.

وكانت احتجاجات غير مسبوقة خرجت في عدة محافظات في العراق تأييدا لمظاهرات زاعتصامات حاشدة في الرمادي غرب بغداد تطالب بإطلاق سراح السجناء والنساء منهم بشكل خاص.

وبلغت ذروة الاحتجاجات يوم الجمعة الماضية حيث خرج مئات الآلاف في بغداد وخمس محافظات أخرى.

وفي وقت سابق دعا صالح المطلك نائب رئيس الوزراء لإجراء انتخابات برلمانية مبكرة «كحل موضوعي ومقبول

من الأطراف السياسية» على أن تقدم الحكومة استقالتها وتشكل أخرى انتقالية لتسيير الأعمال لحين إجراء تلك الانتخابات.

كما طالب زعيم قائمة العراقية إياد علاوي رئيس الوزراء بتقديم استقالته لتفادي تدهور الوضع، ودعا بدوره إلى إجراء انتخابات عامة مبكرة.

وحذر من أن استمرار الوضع على حاله سيؤدي لمزيد من الكوارث، قائلا إن حكومة المالكي أثبتت عجزها عن إصلاح الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والأمنية، وتوفير الخدمات.

وقد وصل يوم السبت قصي السهيل النائب الأول لرئيس مجلس النواب والمنتمي للتيار الصدري إلى محافظة الأنبار لبحث الوضع في ظل استمرار الاحتجاجات.

في السياق نفسه، أعلن عزت إبراهيم الدوري نائب الرئيس الراحل صدام حسين أنه يدعم المحتجين حتى تتحقق كل مطالبهم التي وصفها بـ«العادلة» في إسقاط ما سماه «الحلف الصفوي الفارسي»، في إشارة إلى العلاقة الوطيدة بين حكومة المالكي وإيران.

وقال الدوري في شريط فيديو مدته 53 دقيقة -بث على موقع يوتيوب- إن قيادة حزب البعث «تدرس البدء في الاقتصاص العادل والحازم من كل من يقف مع المشروع الصفوي في العراق».

واتهم القيادي في حزب البعث -الذي قال إنه في محافظة بابل جنوبي بغداد وكان يحيط به عسكريون- حزب الدعوة وزعيمه المالكي بتنفيذ مخطط واضح «لتدمير العراق وإلحاقه بإيران»، محذرا من استهداف داعمي هذا المشروع.

وردا على هذه الكلمة تعهد الزعيم الشيعي مقتدى الصدر في بيان أصدره السبت باعتقال الدوري إذا لم تقم القوات العراقية بذلك.

وقال الصدر إن خروج الدوري «في مثل هذا الوقت إنما يراد به جر العراق إلى فتنة طائفية».

عواصم العالم

ليفني تسعى لتوحيد المعارضة ضد نتنياهو

القدس المحتلة / وكالات :

دعت وزيرة الخارجية الإسرائيلية السابقة وزعيمة حزب «الحركة» تسيبي ليفني إلى تشكيل جبهة معارضة موحدة في مواجهة رئيس الوزراء اليميني بنيامين نتنياهو في الانتخابات التشريعية المقررة في 22 يناير المقبل.

وقالت ليفني في مؤتمر انتخابي في تل أبيب إنها تقترح تشكيل كتلة موحدة للمعارضة تمنع نتنياهو من تشكيل الحكومة المقبلة، وذكرت أنها وجهت دعوتها إلى رئيسة حزب العمل شيلي يشيموفيتش، وكذلك يائير لبيد رئيس حزب «يش أتيد». وأضافت «علينا وضع المسائل الشخصية جانبا، وإذا رأنا الناخبون متحدين، فسيذهب كل الذين يئسوا من أي تغيير إلى التصويت، مما قد يجيز لنا تشكيل كتلة أهم من كتلة الليكود-إسرائيل بيتنا».

وقد رحبت يشموفيتش باقتراح ليفني داعية جميع الأحزاب الوسطية إلى التزام رفض المشاركة في حكومة يرأسها نتنياهو. أما لبيد، فقد أعرب عن استعداده في الأيام المقبلة للقاء زعيمتي المعارضة رافضا الالتزام بعدم المشاركة في حكومة برئاسة نتنياهو.

ووصف لبيد إعادة انتخاب نتنياهو بأنها نتيجة متوقعة سلفا، وقال إنه يريد أن يكون تحالف يسار الوسط منفتحا لفكرة المشاركة في التحالف لموازنة حلفاء رئيس الوزراء من الأحزاب الدينية والقومية.

يشار في هذا الصدد إلى أن كتلة الليكود الذي يرأسه نتانياهو، وإسرائيل بيتنا الذي يرأسه وزير الخارجية أفيغدور ليبرمان، تطرحان لائحة موحدة في الانتخابات.

وتشير استطلاعات الرأي الأخيرة إلى احتمال حصول لائحة «الليكود-إسرائيل بيتنا» على 34 إلى 36 مقعدا، مما يشكل تراجعا مقارنة بـ42 مقعدا (من 120) يملكها الحزبان منفصلين في البرلمان المنتهية ولايته.

كما يحقق حزب «البيت اليهودي» الديني المتشدد اختراقا مع احتمال فوزه بـ13 أو 14 مقعدا، فيما تحتفظ كتلة اليمين بقيادة نتنياهو في جميع الاستطلاعات بأكثرية كبرى مع 66 إلى 67 نائبا بمواجهة المعارضة اليسارية والوسطية.

وبحسب رويترز، فإن ليفني تصور نفسها على أنها بديل لنتنياهو لكنها لم تصل إلى حد إعلان أنها لن تشارك في حكومته.

البرلمان الفنزويلي يعيد انتخاب حليف شافيز

كاركاس / وكالات :

أعادت الجمعية الوطنية الفنزويلية (البرلمان) انتخاب ديوسدادو كابيلو رئيسا لها، وهو يعتبر الرجل الثالث في النظام الحاكم، وسط غموض ما زال يلف الوضع الصحي للرئيس هوغو شافيز الذي يخضع لعلاج من إصابته بورم سرطاني.

ويعتبر مراقبون إعادة انتخاب كابيلو -وهو عسكري سابق ومنافس محتمل لنيكولا مادورو نائب الرئيس الفنزويلي- متوقعا، ولا سيما أن الحزب الاشتراكي الحاكم يحظى بالأغلبية في الجمعية بواقع 98 نائبا من أصل 156.

وجدد كابيلو ما أدلى به مادورو -الذي أعلنه شافيز خليفة له- بأن الرئيس سيبقى في السلطة ولم لو يتمكن من أن يقسم اليمين في العاشر من الشهر الجاري.

واتهم كابيلو (49 عاما) المعارضة بأنها تعد «لانقلاب» عبر الدعوة إلى مرحلة انتقالية في حال تخلف الرئيس عن أداء القسم.

يشار إلى أن شافيز الذي يتولى رئاسة البلاد منذ 1999 قد أعيد انتخابه لولاية جديدة (6 سنوات) في السابع من أكتوبر، لكنه خضع لعملية جراحية هي الرابعة بسبب إصابته بمرض السرطان في 11 ديسمبر/كانون الأول في كوبا حيث لا زال يتلقى العلاج.

وقد تكتمت السلطات على طبيعة السرطان، وموضعه تحديدا في منطقة الحوض، بعد تشخيصه في يونيو 2011، ولم يظهر شافيز منذ الشهر الماضي.

وكان نائبه نيكولا مادورو قد أشار إلى احتمال ألا يؤدي شافيز القسم في التاريخ المحدد، مؤكدا أن الرئيس سيبقى في السلطة وأن القسم «إجراء شكلي» يمكن إتمامه لاحقا.

وتقول المعارضة إن غياب الرئيس مؤشر على أنه لم يعد مؤهلا لمباشرة الحكم، ودعت إلى وجوب تولي رئيس البرلمان شؤون البلاد بعد العاشر من الشهر المقبل.

يذكر أنه، طبقا للدستور، يجب أن يقسم الرئيس المنتخب اليمين الدستورية أمام الجمعية الوطنية خلال احتفال يقام في البلاد ولا يمكن تأجيله.

وفي حال وفاة الرئيس أو إعلان عجز «دائم»، يتولى رئيس البرلمان -بحسب الدستور- شؤون البلاد بالنيابة ويدعو إلى انتخابات مبكرة في غضون 30 يوما.

حركة طالبان ترفض بقاء قوات أميركية في أفغانستان

كابول / وكالات :

هددت حركة طالبان الأفغانية بمزيد من إراقة الدماء في حال إبقاء الولايات المتحدة على بعض قواتها في أفغانستان بعد عام 2014، ومن المحتمل أن تطرح القضية أثناء زيارة الرئيس الأفغاني واشنطن الثلاثاء المقبل.

وقالت طالبان إن «السبب وراء الاضطراب والفوضى في المنطقة يعود بصورة مباشرة إلى الوجود الأميركي في أفغانستان».

وجاء في بيان للحركة «إذا أرادت أميركا أن تترك عددا صغيرا أو كبيرا من قواتها لفترة زمنية أيا كان طولها، فإن ذلك يعني استمرار الحرب والتدمير في المنطقة خلال تلك الفترة وستكون أميركا فقط هي أكثر المتضررين جراء ذلك».

وأضاف البيان «إذا أرادت أميركا سلاما في أفغانستان والمنطقة بالإضافة إلى مخرج لشعبها من هذا المستنقع الراهن، يتعين عليها سحب جميع قواتها على الفور من أفغانستان ووضع نهاية بشكل عملي لتلك الحرب العقيمة».

وتجري الولايات المتحدة وأفغانستان مفاوضات حول توقيع اتفاقية أمنية ثنائية، تعد واحدة من القضايا المهمة التي تشملها مباحثات الرئيسين باراك أوباما وحامد كرزاي في واشنطن، خلال زيارة الرئيس الأفغاني لها في الفترة بين يومي الثلاثاء والجمعة المقبلين.

وتسمح الاتفاقية باحتفاظ الولايات المتحدة بعدد من قواعدها العسكرية في أفغانستان بعد سحب قواتها الرئيسية منها.

وكان كرزاي قد قال في السابق إنه مستعد لفكرة وجود جنود أميركيين في أفغانستان «إذا احترمت الولايات المتحدة سيادة» بلاده.

وفي مايو الماضي وقعت أفغانستان والولايات المتحدة اتفاق شراكة إستراتيجية. وتعتبر الولايات المتحدة أيضا أفغانستان «حليفا مهما غير عضو في حلف شمال الأطلسي (الناتو)».

غير أن طالبان كانت ضد أي اتفاق بين إدارة كابل والولايات المتحدة، قائلة إن الحركة ستواصل «جهادها» إذا جرى التوصل إلى أي «اتفاق شخصي».

وتخوض طالبان قتالا داميا خلال السنوات الـ11 عاما الماضية ضد إدارة كرزاي وحلفائها من الولايات المتحدة والناتو.

ومن المقرر أن تسحب الولايات المتحدة والناتو قواتهما المقاتلة من أفغانستان بحلول نهاية عام 2014.

وكانت صحيفة وول ستريت جورنال قد قالت إن وزارة الدفاع الأميركية تتوقع خفض الوجود العسكري الأميركي في أفغانستان إلى ما بين ثلاثة وتسعة آلاف على الأكثر بعد 2014.

وقال وزير الدفاع الأميركي ليون بانيتا إن هذه القوات الأميركية ستركز عملها على مكافحة القاعدة بهدف منعها من العودة إلى أفغانستان.

باكستان تتهم الهند بمهاجمة قواتها في كشمير

إسلام آباد / وكالات :

قالت باكستان إن جنديا من قواتها في كشمير قتل وأصيب آخر في هجوم اتهمت قوات هندية بشنه على موقع عسكري تابع لها أمس الأحد، ما أثار مخاوف من زيادة التوتر بين الدولتين النوويتين.

وقال متحدث باسم الجيش الباكستاني إن الجيش صد الهجوم على نقطة سوان باترا في كشمير. مشيرا إلى تبادل الجانبين لإطلاق النار بعد ذلك عبر خط المراقبة، وهو خط معترف به دوليا في منطقة كشمير المتنازع عليها تحرسه قوات من البلدين.

يشار إلى أن وكيلي وزارتي الخارجية في الهند وباكستان دخلا مؤخرا في محادثات على خلفية توترات جديدة بين البلدين بسبب هجمات بومباي 2008 والتقلبات السياسية في باكستان. وتركزت المباحثات حول العديد من القضايا بينها الإرهاب والنزاع بشأن إقليم كشمير وإجراءات بناء الثقة بينهما.

ليبيا مصدر إزعاج لمصر

قالت صحيفة «يو إس إيه توداي» الأمريكية إن ليبيا باتت مصدر إزعاج لشبه جزيرة سيناء المصرية التي تحولت لسوق إقليمية لبيع الأسلحة المهربة من ليبيا والمتجهة في كثير من الأحيان إلى غزة أو تستقر داخل مصر.

ودللت الصحيفة على تحليلها من خلال إلقاء الضوء على الصواريخ الستة، أمريكية الصنع، والتي ضبطتها السلطات المصرية في شبه جزيرة سيناء الصحراوية، مشيرة إلى أن المسئولين الأمنيين أفادوا بأنه تم تهريبها من ليبيا في طريقها إلى قطاع غزة عبر الأراضي المصرية.

وأوضحت الصحيفة أن الانتفاضة الليبية التي اندلعت في 2011 وما تلاها من حرب أهلية تركت البلاد مغمورة بالسلاح، بما في ذلك قذائف صاروخية وبنادق آلية وذخائر أخرى، في أيدي الميليشيات والجماعات المتطرفة المسلحة.

وأضافت الصحيفة أنه بعد انتهاء الصراع الليبي الذي استمر لقرابة الثمانية أشهر، بدأ المهربون بنقل الأسلحة للمتشددين الإسلاميين في شبه جزيرة سيناء التي واجهت هي الأخرى فراغا أمنيًا منذ انتفاضة يناير 2011 التي أطاحت بالرئيس السابق «حسني مبارك»، ومن سيناء إلى غزة المجاورة عبر الأنفاق غير الشرعية الموجودة تحت الأرض.

وخلال العام الماضي، صادرت وزارة الداخلية المصرية المئات من الأسلحة المهربة من ليبيا وغالبا بالقرب من مدينة «مرسى مطروح» المصرية، وتمكن رجال الأمن في الشهر الماضي من ضبط 17 صاروخا فرنسي الصنع بالقرب من مدينة «العريش» قبل أن يتم تهريبها عبر الأنفاق إلى القطاع الغزوي.

ومضت الصحيفة تقول «إن جهات الأمن المصري عادة ما تغض الطرف عن تهريب السلع الأساسية مثل الغذاء والسيارات ومستلزمات الأطفال إلى قطاع غزةالذي شهد حصارًا إسرائيليا مصريا منذ 2007، مؤكدة أن الجهات المصرية تصبح أكثر صرامة حول ما يتعلق بتهريب الأسلحة».

وفي الوقت نفسه، تسعى الولايات المتحدة إلى تمويل الجهات الليبية وإجراء تدريبات للمسئولين من وزارة الدفاع الليبية ومصلحة الجمارك بهدف الحد من عمليات النقل غير المشروعة للأسلحة عبر الحدود مع الدول المجاورة.

أميركا تفكر بالاحتفاظ بقوات في أفغانستان

قال مسؤولون أميركيون إن إدارة الرئيس باراك أوباما تفكر في الاحتفاظ بقوة يتراوح قوامها ما بين ثلاثة آلاف إلى تسعة آلاف جندي في أفغانستان بعد عام 2014.

ويقال إن قائد القوات الأميركية في أفغانستان، الجنرال جون ألين، سبق أن اقترح خيارات جديدة هي قيد الدراسة تقضي بإبقاء ما بين ستة آلاف إلى 20 ألف جندي، في تلك الدولة الواقعة في آسيا الوسطى.

وذكرت صحيفة (نيويورك تايمز) الأمريكية أن البيت الأبيض طالما استحسن فكرة خفض عدد القوات الأميركية أثناء مداولاته السابقة بشأن أفغانستان والعراق.

وعلى النقيض من ذلك ظل الجيش الأميركي يميل إلى الاحتفاظ بأعداد أكبر نسبيا من القوات نظرا للمخاطر الجمة التي قد تتعرض لها قوة صغيرة أثناء أدائها المهام المنوط بها في بيئة وعرة التضاريس وعدائية مثل أفغانستان.

وأوضح مسؤولون أن وزارة الدفاع (البنتاغون) تعتقد في هذه الحالة أن إبقاء تسعة آلاف من الجنود -وهو النطاق الأعلى المقترح- يظل الخيار الأكثر واقعية.

وكانت صحيفة (وول ستريت جورنال) الأميركية هي أول من أورد السبت أن الولايات المتحدة ستبقي على قوات يتراوح عددها ما بين 3 آلاف و6 آلاف أو 9 آلاف تقريبا في أفغانستان بعد عام 2014، وهو الموعد المقرر لتسليم دول حلف الناتو مهام الأمن إلى الأفغان.

وتأتي مشاورات إدارة أوباما بشأن الإبقاء على بعض القوات في وقت يتأهب فيه الرئيس الأفغاني حامد كرزاي لزيارة واشنطن في بحر هذا الأسبوع.

وقد شرعت الولايات المتحدة وأفغانستان في نوفمبر في مباحثات من أجل التوصل إلى اتفاق محتمل يقضي بوجود قوات أميركية في أفغانستان لما بعد 2014.

وأشارت الصحيفة إلى أن القوات التي ستبقى في أفغانستان ستضطلع بالعديد من المهام، حيث ستشتمل على قوة عمليات خاصة يناط بها شن غارات على تنظيم القاعدة وجماعات «إرهابية» أخرى ينظر إليها على أنها تهدد المصالح الأميركية.

وسيكون من ضمن مهام تلك القوات أيضا إسداء المشورة لقوات الجيش والشرطة الأفغانية وتدريبها بالتعاون مع دول أخرى من حلف الناتو.

وعلاوة على ما تقدم، فإن أي قوة أميركية باقية سيتعين عليها دعم نفسها لوجستيا، والقيام بعمليات إجلاء المرضى والجرحى وشن ضربات جوية لحماية أي جنود من الناتو قد يتعرضوا للخطر.

وترى الصحيفة أن أي قرار يصدر من البيت الأبيض ينص على الاحتفاظ بقوة صغيرة هناك سيفاقم من المصاعب الهائلة التي يقاسي منها الرئيس كرزاي، ذلك لأنه قد يرى في هذه الخطوة مؤشرا على أن الولايات المتحدة لا تكترث بتقديم المشورة وتدريب القوات الأفغانية أكثر من رغبتها في الاحتفاظ لنفسها بالقدرة على شن عمليات ضد الجماعات «الإرهابية».

وتضيف الصحيفة أن حركة طالبان تسعى هي الأخرى للتأثير على النقاشات الدائرة في الولايات المتحدة بخصوص الإبقاء على بعض القوات في أفغانستان. ففي بيان أصدرته أمس الأول السبت، حذرت طالبان من أنها ستواصل الحرب ضد أي قوات متبقية.

على أن عدد القوات المنتظر إبقاؤها في أفغانستان بعد عام 2014 ليس هو القرار الوحيد الذي يواجه البيت الأبيض، إذ يتوجب عليه كذلك البت في شأن موعد سحب 66 ألف جندي موجودين حاليا في أفغانستان، والعدد الذي ينبغي الاحتفاظ به هناك في 2013.

غالبية فلسطينية تؤيد النضال المسلح

أظهر استطلاع للرأي أن 50.9٪ من الفلسطينيين يؤيدون العمليات العسكرية ضد إسرائيل، وذلك بزيادة بلغت 22.6٪ عن آخر استطلاع في يناير 2011.

وقالت صحيفة (كريستيان ساينس مونيتور) الأميركية في تقرير لها من الضفة الغربية إن تأييد الفلسطينيين للعمليات العسكرية ضد إسرائيل سجل أعلى قفزاته في عشر سنوات بسبب الصراع الأخير في غزة واستمرار توسع الاستيطان الإسرائيلي والآمال المحبطة بشأن عملية السلام التي توقفت طيلة الأعوام الأربعة المنصرمة.

ونقلت الصحيفة عن غسان الخطيب المتحدث السابق باسم السلطة الفلسطينية ومؤسس مركز القدس للإعلام والاتصال الذي أجرى الاستطلاع ونشره في 20 ديسمبر المنصرم تعليقه بأن «الجمهور يقارن بين النهج الدبلوماسي السلمي والتفاوضي لمحمود عباس والذي ظل ينقلنا من سيئ إلى أسوأ مع نهج حماس في غزة الذي يبدو أنه أكثر جاذبية لهذا الجمهور».

الخطيب وصف نتيجة الاستطلاع بأنها أكبر تغيّر في الرأي العام يحدث في السنوات العشر المنصرمة، لكنه استدرك بأن الوقت لا يزال مبكرا للقول بأن ذلك توجه غير مؤقت.

كما نقلت الصحيفة عن بعض الجمهور الفلسطيني آراء يحذرون فيها من اندلاع انتفاضة مماثلة لانتفاضات الربيع العربي إذا استمر الوضع الفلسطيني على ما هو عليه.